المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الخاصة
في تحقيق التنمية المستدامة

د/ بودي عبد القادر *Dr.boudi@yahoo.fr*

بن سفيان زهرة *zbensefiane@yahoo.fr*

– جامعة بشار–

ملخص:

يعد موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من أكثر المواضيع جدلا بصفتها مدخل من أهم و أبرز مداخل تحقيق التنمية المستدامة التي تقوم على المحصلة الثلاثية للتنميـــة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية. و لذلك تعتبر من القضايا الأساسية التي تتطلب أن تعار أهمية كبيرة من قبل المؤسســـات على اختلاف طبيعة ملكيتها و أشكالها.فلم تعد المسؤولية الاجتماعية حكرا على المؤسسات العمومية وإنما الفكر التنموي الحديث يستوجب على المؤسسات الخاصة أن تلعب وتتبنى دورها في إطار التنمية الشـــاملة من خلال العمل على إرساء مبادئ و مفاهيم ومؤشرات المسؤوليـــة الاجتماعية بالتزامها المسؤول و المستديـــم اتجاه أصحـــاب المصـــالح و المجتمع بأكمله. ونظرا لأهمية الموضوع ارتأينا تناوله من خلال التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لاسيما الخاصة والإشارة إلى أصولها التاريخية مع تحديد أنماطها وعناصرها و إبراز لأهميتها و المزايا المحققة من اعتمادها.

المقدمة:

يسعى الفكر التنموي الحديث إلى إيجاد السبيل الأمثل لإشباع حاجات و رغبات المجتمعات دون هدر حق الأجيال القادمة في تحقيق ذلك من خلال إرساء معالم التنمية المستدامة باعتبارها منظومة تشمل كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بشكل يهتم بالفرد أولا وينتهي بالعالم مرورا بالمجتمع ؛و تجسيدها يستلزم تغيير السياسات و البرامج التنموية والإستراتيجيات المتبناة من طرف المؤسسات بما فيها الخاصة .

تقوم التنمية الشاملة على جملة من المبادئ تأتي على رأسها المسؤولية،الجودة، المصالح المتبادلة،الكفاءة والحرية...؛و تعد المسؤولية لاسيما الاجتماعية أهم مدخل لأنها تختزل الأبعاد و المؤشرات والمفاهيم و الإستراتيجيات المعتمدة لتحقيق التنمية المستدامة من طرف المؤسسات،إذ تعنى بدمج الاهتمامات الاجتماعية و البيئية في الممارسات الاقتصادية للمؤسسة الخاصة في ظل إتساع نطاق نشاطها و التزايد المستمر لدورها الحديث في إطار التنمية الشاملة؛ إضافة إلى تنامي الوعي لذا كل طرف من أصحاب المصالح و المجتمع ككل من خلال ممارستها و التزامها بالعمل المسؤول و المستديم اتجاههم.

مناقشة هذا الدور يعد من أكثر المواضيع جدلا في الأوساط الأكاديمية العلمية و الإدارية الدولية والمحلية العامة والخاصة على حد سواء، إذ يخضع لثلاث وجهات مختلفة؛ترى الأولى أن المؤسسات الخاصة خلايا اقتصادية هدفها تعظيم الربح مما ينعكس إيجابا على مختلف جوانب الحياة. أما الثانية فتؤمن بكون المؤسسة كيان اجتماعي لابد أن يأخذ على عاتقه الدور و الالتزام الاجتماعي.أما الوجهة الثالثة شكلت النمط المتوازن الذي يهتم بالبعد الاقتصادي و الاجتماعي للتنمية مع الحفاظ على البيئة. ولتعظيم مزايـــا المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الخاصـــة لا يجب التعامل معها على أنها أسلـــوب دفـــاعي أو تكتيكـــي ناتج عن الضغوطـــات المتزايـــدة و المناهضة للعولمة و إنما ضرورة دمجها ضمن إستراتيجياتها باعتبارها هـــدف و وسيـــلة في آن واحد. هدف لكون المؤسسة كيان اجتماعي يســـاهم في تنميـــة و تطوير المجتمع بكل أطرافه ووسيـــلة لتحقيق ميزة تنـــافسية تحسن من صـــورة و سمعـــة المؤسسة مما يضمن لها الدعم الداخلـــي و الخـــارجي لأهدافـــها و غايـــاتها و رســـالتها ويرقى بأدائـــها الاجتماعي

و الاقتصادي. و لقد أثبتت الدراسات التطبيقية الميدانية ذلك، و خلصت إلى أن المركز المالي و الوضع الاقتصادي للمؤسسات لم يعد المعيار الأساسي الوحيد لتقييم المؤسسات الاقتصادية لتعتمد معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الخاصة في تحديد المركز التنافسي مثل ISO 26000(2004-2008)؛ معيار للإدارة البيئية ISO14000 و المعايير العالمية للمساءلة الاجتماعيةSA0008؛و مواصفات المحاسبيةAA00013 إضافة إلى الدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة. رغم كل ما تتسم به المسؤولية الاجتماعية و المزايا التي تنجر عنها؛ و رغم المساعي الدولية لتحديد مفهومها و مؤشراتها في إطار برنامج المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة منذ 1998 لازالت تستمد قوتها و انتشارها و قبولها من طبيعتها الطوعية إذ لا تكتسب أي قوة إلزامية وطنية أو دولية.

و من أجل الإلمام بحيثيات الموضوع الذي يرتكز على السؤال الرئيسي التالي:ما الدور الجديد الذي يتعين على المؤسسة الاقتصادية الخاصة تبنيه من أجل إرساء مبادئ و أبعاد التنمية المستدامة و الشاملة؟ بمعنى ما المسؤولية الملقاة على عاتقها لتحقيق التنمية المتواصلة؟ و للإجابة عن تلك الإشكالية ستثير و تثري الورقة البحثية النقاط التالية:

- مفاهيم حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (CSR)؛
- لمحة تاريخية حول CSR مع إظهار لأصولها
- أنماط CSR ؛ أبعاد ها و عناصرها (STAKEHOLDERS) ؛
- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه أصحاب المصالح؛
- مزايا و أهمية المسؤولية الاجتماعية لكل من المؤسسة والدولة والمجتمع.

أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تحديد مفهوم مضبوط وشامل للمسؤولية الاجتماعية(*) للمؤسسات ليس بالأمر الهين خاصة في عدم وجود قوة إلزامية قانونية وطنية أو دولية تحدد هويتها؛ ورغم المساعي الدائمة لإرساء مبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية ضمن أبعاد التنمية المستدامة في سياسات وإستراتيجيات المؤسسات العامة والخاصة. وكذا اعتماد المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة برنامجا يهدف إلى التحديد الدقيق لمفهومها منذ سنة 1998 ما زالت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تستمد قبولها و انتشارها وقوتها من خلال طبيعتها الطوعية المتجسدة في المبادرات والفعاليات الخاصة تبعا لإمكانات المؤسسة وحجم نشاطها وطبيعته.

ووفقا لذلك تعددت مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومن أكثرها تداولا نذكر:

- تعريف البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي و المجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد ")1(.
- يعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها: " الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل " (2).
- عرفها مكتب العمل الدولي (2006) بأنها: " طريقة تنظر فيها المنشآت في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية وفي التعامل مع قطاعات أخرى".
- أما الغرفة التجارية العالمية للمسؤولية الاجتماعية فعرفتها بأنها: "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب إعتبارات أخلاقية و اجتماعية" (3).
- حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها "التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة العمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي و المجتمع ككل بشكل عام يهدف إلى تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف" (4).

- ساهمت هذه المرحلة إضافة إلى شيوع الأفكار الاشتراكية ببناء أرضية لتأصيل أفكار ومفاهيم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية مع تحديد عناصرها وجميع أطرافها.

Ż أما المتصفح لموسوعة wikipedia[5] يجد أن مصطلح المسؤولية الاجتماعيـــة للمؤســـسات يعنـــي "مفهوم المنظمات التي تشجع على النظر في مصالح المجتمع من خلال تحمل المسؤولية مـــن تـــأثير أنشطة المنظمة على الزبائن والموظفين والمساهمين والمجتمعات والبيئة في جميع جوانب عملياتـــه، وهذا الالتزام يدفع الى الامتثال لأحكام التشريعات، وترى المنظمات طوعا إتخاذ المزيد من الخطـــوات

جماعات الضغط	Ż الإستقلال في مجال الطاقة و ترشيد إستغلالها.....	- التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك. - احترام أنشطة جماعات حماية البيئة. - احترام دور النقابات العالية والتعامل الجيد معها. - التعامل الصادق مع الصحافة...
البيئة	Ż الإسغاء إلى تطلعات الجماعات فيما يخدم و يقدم الصالح العام ضمن بعد أخلاقي مسؤول و مستديم... Ż الحفاظ على البيئة وكل أشكال الحياة فيها والعمل على الحد من ظاهرة التلوث و تحمل عواقبها وتابعاتها...	- الحد من تلوث الماء والهواء والتربة . - الاستخدام الأمثل والعادل للموارد وخصوصا غير المتجددة منها. - تطوير الموارد وصيانتها. - التشجير وزيادة المساحات الخضراء . والمنتجات غير الضارة.....

المصدر: عن طاهر الغالبي وصالح العامري؛ " المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات"،مرجع سبق ذكره،217-219(مع بعض الإضافات).

تجدر الإشارة أن عناصر المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الإقتصادية خاصة أو عامة كانت تدمج وفقا لجملة من الأبعاد؛ و ذلك راجع إلى قابليتها للتكيف وفقا لقياسات مختلفة ترتكز على درجة تأثير أصحاب المصالح بإختلافهم. و على أساس شمولية محتوى المسؤولية الإجتماعية خلص Carroll إلى جوهرها الذي يقوم على أربع أبعاد وظفها بشكل هرمي متسلسل.

المصدر: A de GOLLI et Dorra YAHIAOURI ،مرجع سبق ذكره،ص223.

سادسا: أهمية ومزايا المسؤولية الإجتماعية

من المؤكد أن المؤسسة الإقتصادية خاصة أو عامة كانت تعد خلية اقتصادية واجتماعية فـــي آن واحد وهي عبارة عن نظام سوسيو تقني مفتوح (حسب كل النماذج HOMMINS، LIKERT،...) لـــذلك يرى الباحثين أن النمو الإقتصادي يبلغ قيمه إذا إرتكز على أخلاقيات تهتم بخدمة الإنسان والبشرية جمعاء

على مر الأجيال أي بنحو دائم شامل ومستمر؛ إذ لا يمكن أن تتطور المؤسسة في مجتمع عرضة للإساءات ذات الطابع الإجتماعي[25].

المؤسسة التي تبني إستراتيجياتها على المسؤولية الإجتماعية تضمن حد من الدعم لرسالتها وغاياتها وأهدافها التنموية من جميع أفراد المجتمع ومساهمتهم في مساعيها وهي بذلك تحمي مصالح جميع أطرافها وكذا الدفاع عن وجودها. إذ تشير الإحصائيات في أوربا إلى أن 27% من المستهلكين في نحو 25 دولة قاموا بمعاقبة المؤسسات التي تهمل الدور الإجتماعي لخدمة أفرادها. و خلصت إلى أن 73% من قادة الأعمال يؤمنون بأن الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية يسهم بشكل فعال في رفع القاعدة الإنتاجية إلى أقصى حد. كما تؤكد دراسات حديثة لجامعة Harverd[26] أن المؤسسات المطبقة لمفهوم المسؤولية الإجتماعية زاد معدل ربحيتها إلى 18% وزاد معدل نموها بمعدل أربع أضعاف عن تلك الغير ممارسة للمسؤولية و اللاأخلاقية في ممارساتها الإقتصادية. مما أثبت الإرتباط الطردي بين تطبيقات المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الخاصة والعامة وتعزيز القدرات التنافسية لها و للاقتصاد ككل[27]. إذ لم تعد المراكز المالية أساس لبناء سمعة وشهرة المؤسسة ويعد مؤشر مواطنتها والتزامها بالعمل المسؤول المستمر معزز لأدائها وسمعتها. في هذا السياق يرى Porter أن "المؤسسات الناجحة بحاجة إلى مجتمع صحي والمجتمع الصحي بحاجة إلى مؤسسات ناجحة؛ أو بشكل أعم إن البيئة التنافسية الناجحة تحتاج إلى مؤسسات ناجحة والعكس صحيح".

لذلك بدأ المستثمرون في الأسهم يشترطون التزام المؤسسات المساهمون فيها بمبادئ المسؤولية الإجتماعية؛ بلغت تلك النسبة في الولايات المتحدة 10% من الأموال الإستثمارية (تريليون دولار) خاضعة لشروط المسؤولية الإجتماعية. وفي بريطانيا خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1995 إرتفع الإدخار في أسهم المؤسسات الملتزمة اجتماعيا من 200 مليون جنيه إسترليني إلى ما يفوق 2 مليون جنيه؛ وتضاعف معدل نمو تلك الأسهم خلال ثلاث سنوات (1996- 1999)[28] .

من الواضح أنه باختلاف أصحاب المصالح تختلف طبيعة ودرجة الإستفادة وتتباين بذلك أهمية تبني المسؤولية الإجتماعية لكل طرف وتعود بالنفع على كل طرف أساسي في الإقتصاد بشكل عام بما فيهم المؤسسة المجتمع ككل والدولة [29] ويتجلى ذلك:

- بالنسبة للمؤسسة في:

– تحسين صورة المؤسسة لدى الزبائن والعمال؛

– تحسين مناخ العمل وبعث روح التعاون والترابط بين الأطراف خدمة لمصالحهم والصالح العام في إطار الحكم الراشد لإدارة المؤسسة؛

– تمكن المؤسسة من التجاوب مع فعاليات المجتمع بشكل إستراتيجي وطوعي ضمن مبادئ الإستدامة والحفاظ على الأجيال؛

– تمكن من تحقيق مردود مادي ومعنوي يؤدي إلى تطوير الأداء وفقا للمعايير الدولية مما يرفع التنافسية؛

– تضمن الإستمرارية والبقاء للمؤسسة وتشكل لها نوع من الحماية ضد المنافسين وخاصة في إطار إنفتاح الأسواق وعولمة الأنظمة...

- بالنسبة للمجتمع في:

– الاستقرار الإجتماعي النابع من مبدأي العدالة وتكافؤ الفرص الذي تقوم عليهما المسؤولية الإجتماعية؛

– تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع لأنها تخضع إلى معايير تأخذ بعين الاعتبار الجانب الإقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على البيئة؛

– زيادة الوعي بضرورة اندماج المؤسسات وأصحاب المصالح للارتقاء بالتنمية الشاملة...

- بالنسبة للدولة في:

- تخفيف الأعباء عن الدولة بمشاركة مؤسسات القطاع الخاص في الفعاليات الإقتصادية والاجتماعية وبالبيئة في إطار إلتزامها بالعمل المسؤول إتجاه كل فرد من أفراد المجتمع بمعنى تحمل المؤسسة جزء من التكاليف الإجتماعية؛

- المساهمة في القضاء على الفقر والبطالة ودعم التطور التكنولوجي بحكم أن الدول الحديثة غير قادرة على تحمل جميع الأعباء لتعدد الأبعاد...

وإجمالا تكمن المكاسب المحققة من تبني المسؤولية الإجتماعية في:

* خلق توازن بين المؤسسة والعاملين لدعم آليات التجديد والابتكار. و إستظهار ميزات تنافسية ترتكز على المورد البشري المؤهل.
* توثيق الصلة مع الزبائن لأن إحترام المسؤولية الإجتماعية يعني إحترام شروط الصحة والسلامة والأمان ؛ وذلك يعمل على خلق الرضا والوفاء لدى الزبون (لوجود انطباع ذهني إيجابي)(*).
* دعم إستمرار العلاقة المبنية على الثقة والإحترام والمصالح المشتركة مع الموردين.
* جني ثمار الإلتزام الإجتماعي إتجاه المساهمين لمدى تأثرهم بنتائجها المالية والغير مالية و بهذا تعمل المسؤولية الإجتماعية على توليد فرص جذب المستثمرين و الإستثمار المسؤول.
* الاستخدام الأمثل والعادل للموارد (خصوصا غير المتجددة) و العمل على تطوير الموارد وصيانتها مع الحد من ظاهرة التلوث وتحمل عواقبها و أعبائها بقدر إحداثها.
* تتجلى المسؤولية الإجتماعية إتجاه المجتمع ككل في العمل الدائم و المسؤول لتلبية حاجات الأجيال الحاضرة مع عدم هدر حق الأجيال القادمة، وتتطلب ضرورة تحسين ظروف المعيشة و جودة الحياة لجميع الناس.

الخاتمة:

تعد المسؤولية الإجتماعية من المواضيع ذات الجدل الكبير باعتبارها مدخل من مداخل التنمية المستدامة بحكم أن هاته الأخيرة الإطار العام المحدد لمعالمها و أبعادها . وعملية إرساء مبادئ التنمية المستدامة تتطلب تظافر الجهود و توحيد الرؤى ضمن إطار إستراتيجي متكامل. و المؤسسات الإقتصادية الخاصة معنية بذلك لإتساع رقعة نشاطها و ضخامة عوائدها، إذ يستوجب عليها تبني و تحمل المسؤولية الإجتماعية التنموية إتجاه كل فرد من المجتمع و العمل على تطوره و رقيه من خلال العمل الأخلاقي و المستديم والشامل الذي يراعي تطلعات و طموحات كل طرف من أصحاب المصالح بإختلافها و تعددها و أحيانا تناقضها و ذلك ليس بالأمر الهين لكن ليس بالمستحيل خاصة باعتمادها على النمط المتوازن الذي يراعي الأداء الاقتصادي و الإجتماعي في آن واحد.

من المؤكد أن رقي المؤسسة الإقتصادية الخاصة إلى المواطنة لا يعني تخليها عن مسؤوليتها في تحقيق الربح وإنما لابد أن يكون في إطار الإعتدال بين مفهوم المؤسسة ذات الغرض الوحيد(لربح أقصى الربح) و مفهوم الشركة الأم الراعية Metrocorporation أي المهتمة و الملتزمة والمستجيبة للمسؤولية الإجتماعية في حدود المسؤولية القانونية بصفتهما المطالب الأساسية للمجتمعات، مما يسمح برقي المؤسسة إلى المسؤولية الأخلاقية بتبني قرارات و إستراتيجيات تتجنب من خلالها الإضرار بالأطراف المختلفة محققة بذلك المسؤولية الخيرة.

المؤسسة التي تبني إستراتيجياتها على المسؤولية الاجتماعية تضمن حد من الدعم لرسالتها وغاياتها وأهدافها التنموية من جميع أفراد المجتمع ومساهمتهم في مساعيها وهي بذلك تحمي مصالح جميع أطرافها وكذا الدفاع عن وجودها عن طريق التميز الذي يعزز ويحسن صورة وسمعة المؤسسة .

لقد أثبتت الدراسات التطبيقية الأكاديمية الارتباط الطردي بين تطبيقات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة والعامة وتعزيز القدرات التنافسية لها و للإقتصاد ككل. إذ لم تعد المراكز المالية

لوحدها أساس لبناء سمعة وشهرة المؤسسة و إنما كذلك مؤشر مواطنتها وإلتزامها بالعمل المسؤول المستمر معزز لأدائها وسمعتها(ISO26000). كما أكدت على ضرورة مشاركة المؤسسة الإقتصادية الخاصة في تحقيق التنمية الشاملة من خلال تبنيها المسؤولية الإجتماعية و إعتماد معاييرها و مؤشراتها لتحقيق الغاية وهي رقي و تطور المجتمعات بشكل دائم مستمر يمتد للأجيال القادمة.

1ANNEXE

المصدر: طاهر محسن منصور وصالح مهدي محسن،المسؤولية الإجتماعية و أخلاقيات الأعمال ، مرجع سبق ذكره، ص82.

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الإقتصادي	العادلة المنافسة	q منع الإحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين. q إحترام قواعد المنافسة وعدم الإلحاق الأذى بالمنافسين.
	التكنولوجيا	q إستفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي و الخدمات... q إستخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	q عدم الإتجار بالمواد الضارة على إختلاف أنواعها. q حماية الأطفال صحيا و ثقافيا. q حماية المستهلك من المواد المزورة و المزيفة.
	حماية البيئة	q منع التلوث المياه و الهواء و التربة. q التخلص من المنتجات بعد إستهلاكها. q منع الإستخدام التعسفي للموارد. q صيانة الموارد و تنميتها.
	السلامة و العدالة	q منع التمييز على أساس العرق و الجنس أو الدين. q تحسين ظروف العمل و منع عمل الأحداث و صغار السن. q إصابات العمل. q التقاعد وخطط الضمان الإجتماعي. q عمل المرأة وظروفها الخاصة. q المهاجرين وتشغيل غير القانونيين. q عمل المعوقين.
الإجتماعي	المعايير الأخلاقية	q مراعاة الجوانب الأخلاقية في الإستهلاك. q مراعاة مبدأ تكافئ الفرص في التوظيف. q مراعاة حقوق الإنسان.
	القيم الاجتماعية	q إحترام العادات و التقاليد q مكافحة المخدرات و الممارسات اللاأخلاقية
	نوعية الحياة	q نوع التغذية / الخدمات / الملابس q النقل العام / الذوق العام

الهوامش و مراجعها:

(*) نشير إلى أنه هناك العديد من المصطلحات التي تستعمل للدلالة عن نفس المفهوم كمصطلح "المسؤولية المجتمعية" و "مواطنة المؤسسات"و العمل المسؤول المستمر.... و أيا كان المصطلح المعبرة في المضمون و التطبيق.

(1) صالح الحسيباني، "المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقه على المملكة العربية السعودية"،منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2009، ص 4.

(2) http.//www.w bcsd.org/wcb/publucations/csr2000.pdf

(3) " المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال" 09-03-2007 متاح على الموقع
http://wwwnefdevorg/phil/ar/pageasp?pn=22

(4) environnemental au Marie française GUYONNAND et Frédérique WILLARD, du management développement durable des entreprises, edi : ADEME, France, 2004,P05.

(5) http://fr.wikipedia.org/responsabilit%3%A9_sociale_des_entreprise
#D.C3.A9finition_th.c3orique_et_pratique_de_responsabilite_social_des_entreprises.

(6) طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري؛ " المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وثقافية نظام المعلومات"- دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية-، جامعة الزيتونة وجامعة البترة، عمان ..الأردن، ص 216.

(7) صالح الحسيباني، مرجع سبق ذكره ، ص4.

(8) http://compusaniort.over-blog.com/article-3-1-1-lafinalite-de-l-entreprise-l-essentiel-385882208

(9) طاهر الغالبي وصالح العامري، مرجع سبق ذكره، ص 216.

(10) نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة و مسؤولية الأعمال في شركات الأعمال،الطبعة الأولى،الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2006،ص204 و205.

(11) عامر الكبيسي و راقية الحلبي،الإدارة بالنتائج،مطابع التعليم العالي، بغداد ،2001، ص21..... مترجم عن peter .DRUCKER

(12) أحمد عبادة العربي، " المسؤولية الاجتماعية واحتياجات المجتمع " متاح على الموقع
http://muntada.islamtoday.net/t80831.html

(13) صالح الحسيباني، مرجع سبق ذكره ، ص9.

(14) أحمد فرغلي محمد، " إتجاهات الفكر المحاسبي في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية"، مجلة كلية العلوم الإدارية جامعة الرياض، العدد 15سنة 1996، ص 22.

(15) طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال،الطبعة الرابعة،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2005، ص 54.

(16) نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص196 و202.

(*) لتفاصيل أكثر لاسيما حول "المراحل التاريخية لإتجاهات المديرين نحو المسؤولية الإجتماعية، إرجع إلى: R.D.HAY and AL .business and society : cases and tests,south western publiching ,cincinnati,1976,p10-11.

(18) revue multidisciplinairesur l'emploi,le syndicalisme et le travail ,volum n°4- 2009,p84 .http://www.erudit.org/revue/remest/2009/v4/00387.ar.html

(19) نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص203.

(20) أسامة المليجي،"المسؤولية المجتمعية و المواصفات الدولية ISO26000"ندوة لوزارة الإستثمار المركز المصرفي لمسؤولية الشركات –التميز و الإستدامة-سنة2009.

(21) صالح الحسباني، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

(22) Adel GOLLI et Dorra YAHIAOURI, RSE : analyse du modèle de carroll(1991) et application au cas tunicien, RSE Magazine, 11-10-2009,p22.

(*) في بعض المراجع نجد أنهم يطلقون عليهم مصطلح عناصر المسؤولية الاجتماعية أو مؤشراتها، ولمزيد من الشرح ارجع إلى طاهر ،محسن وصالح مهدي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال ،مرجع سبق ذكره، ص 217.

J ROSE, RS et entreprise –pour un nouveau contrat social, edi : De Boeck Université, 2006, p222. (23)

(24) بابا عبد القادر ووهيبة مقدم، " المسؤولية الاجتماعية ميزة إستراتيجية خالقة للقيمة، جامعة مستغانم، متاح على الموقع: http://www.univ-tlemcen.dz/~fscg/larevue/.-20%/-20%20%20%-20%-.pdf

(*) في هذا الصدد أقيمت دراسة مسحية مست أكثر من 560 مدير تنفيذي لشركات أمريكية كبرى ؛ و لمزيد من المعلومات إرجع إلى نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص215.

(25) Jean Christophe LEPISSIER,manager:une résponsabilité sociale, edi:Liasons, Paris2001, p49.

(26) http://emiratetimes.com/news/newsfull.php?newid=471528

(27) نادية العارف، التخطيط الإستراتيجي و العولمة، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية،2002-2003، ص38.

(28) عبد القادر بابا و وهيبة مقدم، مرجع سبق ذكره،ص15-16.

(29) الطاهر خامرة،المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،2007 -2006،ص82-83.

(*) أشرنا فيما أنDrucker و Carrol يعتبراه الطرف الأكثر أهمية و يقع في المرتبة الأولى ضمن إهتمامات المؤسسة و مسؤولياتها الإجتماعية.